

Distr.
GENERAL

S/1999/315
23 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام
إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٩ التي تلقيتها من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد قُدم التقرير المرفق بشأن الحالة في كوسوفو، عملاً بالمتطلبات التي حددها مجلس الأمن في القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨ والقرار ١٢٠٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وامتنالاً لرغبة المجلس في إبقائه على علم بالحالة في كوسوفو.

وأكون ممتناً لو وجهتم انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة الواردة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام
من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

أشير إلى رسالتي المؤرخة ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩ بشأن مساهمات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التقارير المتعلقة بالحالة في كوسوفو وفقا للمتطلبات المحددة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨).

وأرفق طيه تقريراً يغطي الفترة الممتدة من منتصف شباط/فبراير إلى منتصف آذار/ مارس ١٩٩٩ بشأن الحالة في كوسوفو، والتدابير التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتعاون والامتنال من جانب الطرفين.

(توقيع) كنوت فولبيك

ضميمة

التقرير الشهري عن الحالة في كوسوفو المقدم وفقا للمتطلبات
الواردة في قراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)

منتصف شباط/فبراير - ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٩

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - الحالة العامة
٤	الحالة الأمنية
٦	الحالة السياسية
٧	الحالة الإنسانية
٨	مسائل حقوق الإنسان
٨	إمكانية انتشار صراع كوسوفو
١٠	ثانيا - أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
١٠	أنشطة الرئيس الحالي والمجلس الدائم
١٢	حالة عمليات بعثة التحقق في كوسوفو
١٢	ثالثا - التعاون والامتثال من جانب الطرفين
١٢	الأعمال العدائية
١٥	المسائل الإنسانية
١٥	مسائل حقوق الإنسان
١٧	إمكانية الوصول وحرية الحركة
١٩	الحل السياسي
١٩	التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

أولا - الحالة العامة

الحالة الأمنية

لا تزال الحالة خطيرة على أرض كوسوفو. فقد استمرت الاشتباكات المحدودة النطاق بين جيش تحرير كوسوفو وقوات الأمن الصربية. واستمرت الهجمات التي يشنها جيش تحرير كوسوفو، دون استفزاز، على الشرطة، وزاد عدد الإصابات التي لحقت بقوات الأمن. ونشأت منطقة جديدة للتوتر العسكري في جنوب الإقليم على الحدود مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. واشتدت حدة العمليات العسكرية التي تؤثر على السكان المدنيين في منتصف آذار/ مارس. وكان عدد وحدات الجيش اليوغوسلافي عموماً التي نشرت خارج ثكناتها في كوسوفو أكبر من المتفق عليه من قبل في اتفاق نومان/ كلارك المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. واستمرت الهجمات الإرهابية الجزافية التي تستهدف المدنيين في المناطق الحضرية. وزاد عدد الحوادث الأمنية التي كان أفراد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا طرفاً فيها زيادة كبيرة. وتناقصت بشكل مطرد قدرة بعثة التحقق في كوسوفو على الاضطلاع بمهامها. ولوحظت تحركات مكثفة لقوافل الجيش اليوغوسلافي تضم دبابات وحاملات أفراد مصفحة داخل الإقليم منذ منتصف شباط/فبراير. وعزز الجيش اليوغوسلافي مواقعه في مناطق الحدود ونهض بقدراته الدفاعية من حيث أنواع الأسلحة وعدد القوات والمعدات التي جرى نشرها. ولوحظ تزايد نشاط جيش تحرير كوسوفو في مناطق معينة من كوسوفو.

ونظراً لتدهور الحالة الأمنية، قرر كنوت فولبيك الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية النرويج، في ١٩ آذار/ مارس أن يسحب بصفة مؤقتة البعثة من كوسوفو إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وفي ٢٠ شباط/فبراير، لوحظ تبادل لإطلاق النيران بين قوات الأمن وجيش تحرير كوسوفو في منطقة قريتي راستانك واستودنكان إلى الغرب من سوفاريكا. وشوهدت أعداد كبيرة من أفراد جيش تحرير كوسوفو في استودنكان. وقام ضابط الاتصال من الجيش اليوغوسلافي بإبلاغ بعثة التحقق في كوسوفو بأن الاشتباكات التي وقعت في استودنكان وقعت نتيجة لهجوم شنه جيش تحرير كوسوفو على دورية روتينية من دوريات الشرطة. وأكدت دوريات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن جيش تحرير كوسوفو كان في حالة تأهب عالية في ذلك اليوم، وأن القائد المحلي لجيش تحرير كوسوفو أشار إلى وجود أوامر بالاشتباك مع الشرطة إذا مرت في تلك المنطقة.

وأشارت الأنباء إلى وقوع قتال إلى الغرب من فوتشتيرن في ٢٢ شباط/فبراير بالقرب من دولياك ويسيرو، وترادزا. وهجم نحو ٢٠٠ جندي من جنود الجيش اليوغوسلافي، المدعّمين بدباباتين والمعزّزين بالشرطة على مواقع جيش تحرير كوسوفو بالقرب من هذه القرى ولكنهم انسحبوا بعد ذلك إلى ثكنات في ميتروفيتشا. وفي ٢٥ شباط/فبراير بدأ الجيش اليوغوسلافي مناورة عسكرية لإطلاق النيران في منطقة

يوكوس إلى الجنوب من ميتروفيكا استمرت حتى أوائل آذار/ مارس، وتسببت في تشريد السكان المدنيين من القرى المجاورة. ولا تزال الحالة مشحونة ومتفجرة للغاية.

ووردت أنباء عن نشوب قتال في منطقة كاكانيك في ٢٨ شباط/فبراير عندما تعرضت قوات الأمن لهجوم من جانب جيش تحرير كوسوفو بالقرب من غاير. وقُتل أحد ضباط الشرطة، وهو قائد مركز شرطة كاكانيك وأصيب أربعة من رجال الشرطة. وفر نحو ٢٠٠٠ شخص من حوالي ست قرى في منطقة كاكانيك. وحاول الكثير منهم عبور الحدود اليوغوسلافية - المقدونية. وفي ١٠ آذار/ مارس أبلغ قائد الشرطة في كوسوفو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن عملية قوة الأمن في المنطقة قد اكتملت. وعرضت على المحققين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكداً من الأسلحة والذخيرة والبزات العسكرية التي تم الاستيلاء عليها على ما يبدو في كوتلينا وإيضا. وفي ١١ آذار/ مارس تمكنت أفرقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من الوصول إلى تلك المناطق ووجدت قرية سترازا مهجورة وبها ١٢ منزلاً محترقاً من منازلها التي يبلغ عددها ٥٠ منزلاً، ومنازل أخرى مخرّبة. وأحرق أيضاً ما يزيد على ٥٠ في المائة من المنازل في إيضا.

وفي ١١ آذار/ مارس قام الجيش اليوغوسلافي والشرطة الصربية بعملية مشتركة ضد جيش تحرير كوسوفو مستخدمين الدبابات والأسلحة الداعمة في المنطقة الواقعة جنوب غرب بريزرين. ولوحظ تعرض بيسكوفو لقصف شديد ووجود منازل تحترق بها. وفي اليوم التالي عرضت على أفرقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جثث ٧ رجال مسلحين مرتدين زي جيش تحرير كوسوفو، قتلوا على ما يبدو في بيسكوفو أثناء العملية التي قامت بها قوات الأمن. ولم تتمكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من التحقق مما إذا كان الرجال قد لقوا حتفهم في المكان الذي وجدوا فيه. وفي حادث منفصل، أصيب أحد رجال الشرطة إصابة بالغة عندما تعرضت نقطة مراقبة تابعة للشرطة الصربية في ليومباردا جنوب بيتش لنيران الأسلحة الصغيرة لجيش تحرير كوسوفو.

ووقعت بعد ظهر يوم ١٣ آذار/ مارس ثلاثة انفجارات منفصلة، انفجاران في بودويينو وانفجار في ميتروفيكا. ويشير توقيت ومكان الحوادث (سوق ومكتب بريد مجاور في بودويينو وسوق في ميتروفيكا) إلى الاستهداف المتعمد للسكان المدنيين. وقتل ستة أشخاص على الفور، وتوفي شخص آخر فيما بعد متأثراً بجراحه، وأصيب ما يزيد على ٥٠ شخصاً، وكانت إصابات الكثير منهم إصابات بالغة.

وقرب نهاية الفترة قيد الاستعراض استمر التبادل المكثف للنيران والأنشطة الضخمة لقوات الأمن في المناطق الواقعة إلى الجنوب الغربي من فوتشيترن وجنوب ميتروفيكا. وشاهد أفراد بعثة التحقق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قصفاً ثقيلاً ومنازل محترقة في درافاري وسالتشي ومياليك. وجرت عمليات لقوات الأمن انطوت على استخدام مدافع الهاون في منطقة دوبرافي إلى الغرب من كاكانيك فضلاً عن سفرهي ودوس إلى الجنوب من كلينا.

واستمرت حالات القتل التي لم تنسب إلى أحد وكان معظم ضحايا هذه الحالات من الألبان. وكشفت حالة الاختطاف التي حدثت مؤخرا لمدني ألباني يعمل لدى شرطة بريزرين أن "قوة أمن" خاضعة للسيطرة المركزية لجيش تحرير كوسوفو هي التي قامت بهذا العمل. وأشارت روايات شهود العيان إلى أن وحدة من عشرة رجال يرتدون زيا نظاميا وشارة جيش تحرير كوسوفو قد اعتقلوا الضحية. واعترف جيش تحرير كوسوفو باحتجاز الرجل. وفي هذه السنة، وفي غرب الإقليم في المنطقة الممتدة من بيتش إلى بريزرين، سرد شهود عيان متعددون أحداثا مماثلة قامت خلالها وحدة تابعة لجيش تحرير كوسوفو باعتقال الألبان الموالين للصرب. وأصبحت حاليا الادعاءات السابقة التي تشير إلى أن مرتكبي عمليات القتل هم من العنصر الشاردة من جيش تحرير كوسوفو أقل إقناعا من الاستنتاج الذي يشير إلى أن بعض "حالات إطلاق النار العقابية" تتقرر على أعلى مستويات قيادة جيش تحرير كوسوفو.

وزاد عدد حوادث الأمن التي كان أفراد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا طرفا فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووقعت أخطر حالة في ٢١ شباط/فبراير، عندما قام رجال شرطة مسلحون ويرتدون الزي العسكري بالاعتداء بدنيا على اثنين من أفراد بعثة التحقق التابعة للمنظمة.

وفي الفترة الممتدة من ٢٥ إلى ٢٦ شباط/فبراير، احتجز المسؤولون في جمارك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عددا من المركبات التابعة لبعثة التحقق في كوسوفو عند نقطة لعبور الحدود واقعة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي لحظة ما، كان هناك ٢١ من أعضاء البعثة و ٨ من مركبات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا محتجزين على الحدود. وتصاعدت الحالة لدرجة أن مقر بعثة التحقق في كوسوفو أوقف بصفة مؤقتة جميع تحركات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عبر الحدود. واحتج الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة التحقق في كوسوفو بشدة على هذه الأعمال بوصفها مناقضة لاتفاقية فيينا وانتهاكا لحرية التنقل للبعثة.

ويقوم الجيش اليوغوسلافي منذ أواخر شباط/فبراير باستعدادات ستمكنه من تدمير الهياكل الأساسية وسد الطرق إلى كوسوفو ومنها. وفي الأسبوع الأخير من الفترة المشمولة بالتقرير، أعرب مسؤولون عسكريون رئيسيون في منظمة حلف شمال الأطلسي عن قلق شديد إزاء أمن أفراد بعثة التحقق غير المسلحين التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الحالة السياسية

لا يزال عدم التيقن السائد بشأن مواقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسلطات الصربية وألبان كوسوفو بشأن الخطة المتعلقة بالاتفاق المؤقت التي قدمت إلى الوفود في رامبوييه يمثل سمة مميزة هامة للحالة السياسية العامة السائدة في كوسوفو. وفي الوقت نفسه، أظهرت التطورات الجارية على أرض الواقع واستمرار القتال الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق المصالحة.

وقد استقال آدم ديماتشي من منصبه كمتحدث سياسي باسم جيش تحرير كوسوفو في ٢ آذار/ مارس، ويبدو أنه يشكل إشارة إلى حدوث تحول داخل جيش تحرير كوسوفو نحو قبول الاتفاق المؤقت الموصى به في رامبوييه.

وفي ٣ آذار/ مارس، قامت الأحزاب السياسية الثمانية لألبان كوسوفو، ومن بينها الرابطة الديمقراطية لكوسوفو التي يتزعمها إبراهيم روغوفا، والممثلة في "برلمان الظل لجمهورية كوسوفو" بدعوة ألبان كوسوفو إلى تأييد اتفاق رامبوييه المؤقت.

وفي ٥ آذار/ مارس صرح إبراهيم روغوفا في مؤتمر صحفي عُقد في بريشتينا بأنه على الرغم من الصعوبات القائمة على أرض الواقع، فإن الجهود الواسعة النطاق الرامية إلى بناء تأييد لاتفاق رامبوييه على نطاق كامل طائفة ألبان كوسوفو مستمرة. وأعرب عن اعتقاده بأن بنود الاتفاق المؤقت تحظى بدعم ساحق من الأفراد في كوسوفو.

وفي ٦ آذار/ مارس أرسل ميلان ميلوتوفيتش الرئيس الصربي وراتكو ماركوفيتش نائب رئيس الوزراء رسائل إلى وزراء خارجية بلدان فريق الاتصال جاء فيها أنه لم تجر مناقشة أو قبول نص الاتفاق المؤقت في محادثات رامبوييه.

وفي ٨ آذار/ مارس قام سلوبودان ميلونوفيتش الرئيس اليوغوسلافي باستقبال جوشكا فيشر وزير خارجية ألمانيا وهانز فان دان بريك مفوض الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية. وبعد الاجتماع أصدر مكتب الرئيس بيانا استبعد فيه نشر أي قوات أجنبية بوصفها قوة للتنفيذ. وأعلن الرئيس ميلونوفيتش الموقف ذاته أثناء اجتماع مع إيغور إيفانوف وزير الخارجية الروسي في ١٢ آذار/ مارس.

وفي ١٣ آذار/ مارس، غادر بريشتينا وفد من ألبان كوسوفو لحضور محادثات باريس. ويسرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تنقل الوفود المشتركة من جيش تحرير كوسوفو وتعاونت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الترتيبات.

الحالة الإنسانية

وفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الأخرى، فر نحو ٣٠ ٠٠٠ شخص من منازلهم منذ انتهاء مفاوضات رامبوييه في ٢٣ شباط/فبراير. وأدت العمليات العسكرية في مناطق بريزرين وفويترن ومناطق الحدود الجنوبية إلى تشريد ما يصل إلى ١٨ ٠٠٠ فرد. وفي إمكان نحو ١٢ ٠٠٠ فرد من هؤلاء العودة بعد غياب قصير. وأفادت المفوضية أن عمليات العودة مستمرة في الأماكن التي لم يندلع فيها العنف، وخاصة حيث أقام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وجودا مستمرا له. وهناك الآن على الأقل ٢٣٠ ٠٠٠ شخص مشردين داخل كوسوفو كنتيجة للصراع. وفر ١٧٠ ٠٠٠ فرد آخر من الإقليم في السنة الماضية، وبقي مع ذلك عدة مئات من الآلاف من غير المشردين متأثرين بالصراع.

واستمر رحيل الصرب والأقليات الأخرى من كوسوفو. وهجر الصرب نحو ٩٠ قرية في غرب ووسط كوسوفو منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وأدى القتال في منطقتي بودوييفو وميتروفكا إلى ترك منازل صربية عديدة خالية ومحتركة ومغلقة.

مسائل حقوق الإنسان

كان القتال المتزايد ونشاط الشرطة والجيش اليوغوسلافي خلال الفترة التي يغطيها التقرير مصحوبين بقيود شديدة على حرية التنقل والحق في الحرية. واستمرت الشرطة في احتجاز الرجال من ذوي الأصل الألباني، وأبلغت بعثة التحقق في كوسوفو أنها تقوم بفحص وثائق الهوية. وفيما يتعلق بالمشردين داخليا، ظهر مخطط تميل فيه الشرطة إلى فصل الرجال عن النساء والأطفال. ثم يجري اصطحاب الرجال إلى مركز الشرطة لاستجوابهم. وأفاد عدد كبير من هؤلاء الرجال الذين أطلق سراحهم في وقت لاحق أن الشرطة قد ضربتهم. وتلقت أيضا بعثة التحقق في كوسوفو شكاوى بأن الجيش اليوغوسلافي يقوم بنهب وسرقة الأمتعة من المنازل في القرى بعد السيطرة عليها.

وتستمر عمليات قتل المدنيين التي لا يمكن نسبتها إلى أي جهة. ويظل من الصعب تحديد ما إذا كانت حالات الوفاة قد حدثت نتيجة لنشاط إجرامي أو ما إذا كانت تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان لأن الشرطة لم تحقق بصورة جدية في عمليات القتل هذه. وظل عدد حوادث الاختطاف مرتفعا بصورة تشير الانزعاج.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، واصلت شعبة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مراقبة محاكمات الأشخاص من ذوي الأصل الألباني المتهمين بجرائم ذات صلة بـ "الإرهاب". وأعربت بعثة التحقق في كوسوفو عن قلقها لأن حالات إدانة عديدة قد استندت إما إلى اعترافات تراجع عنها في وقت لاحق المدعى عليهم وأقروا بأنه جرى الحصول عليها من خلال استخدام القوة وإساءة المعاملة، أو باستخدام أسلوب الدهاء. ونادرا ما يصرح لمحامي المدعى عليهم باستدعاء شهود أو باستجواب خبراء الادعاء. وتؤكد أيضا أن لدى جيش تحرير كوسوفو مرافق للاحتجاز وأنه يحتجز ألبان بزعم أنهم "متعاونين مع العدو ومجرمين". وينفي جيش تحرير كوسوفو بشدة أنه يحتجز أي فرد من الصرب.

إمكانية انتشار صراع كوسوفو

لا تزال بعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا، وبعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لمراقبة انتشار الصراع في سكوبييه، وبعثات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك وكرواتيا، تتابع إمكانية انتشار صراع كوسوفو عن كثب.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، ظلت الحالة على الحدود بين ألبانيا وكوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) هادئة نسبيا بالرغم من تزايد الأنشطة العسكرية اليوغوسلافية داخل كوسوفو مع

حوادث الحدود المتقطعة. وظلت القوات اليوغوسلافية في حالة تأهب قصوى وقامت بدوريات على الحدود بانتظام. وقام الأفراد العسكريون الألبان بتعزيز الحدود مع كوسوفو وأجروا مناورات تدريبية في المنطقة. واستمرت الحالة المناخية القاسية وتساقط الثلوج بشدة إلى إعاقه مراقبة التنقل على طول الحدود.

وكانت حركة التنقل غير المشروع عبر الحدود بين ألبانيا وكوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) لا تذكر خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إذ أنه يبدو أن منطقة الحدود المجاورة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة كانت مستخدمة بصورة أكبر. واستمر جيش تحرير كوسوفو في التزام عدم الظهور خلال هذه الفترة مع الإبلاغ فقط عن محاولة لعبور الحدود. ولوحظ أن تبادل المعلومات بين الشرطة على كلا جانبي الحدود الألبانية المقدونية فيما يتعلق بعمليات العبور غير المشروعة كان ضئيلا. وفي غضون ذلك، استمر التهريب عبر الحدود في كلا الاتجاهين بين ألبانيا والجبل الأسود عبر بحيرة شكودرا.

وأبلغت المكاتب الميدانية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوكاس/كرومك وبيشكوبي عن عدد من حوادث عبور الحدود المثيرة للقلق، وانطوى بعضها على استخدام الأسلحة. وفي ٤ آذار/مارس، وقع تبادل لنيران البنادق بين الجنود اليوغوسلاف والمدنيين الألبان في قرية ليتاي الواقعة على الحدود. وعقب وقوع الحادث، عقد اجتماع للجنة الحدود المشتركة بين قائد الحدود اليوغوسلافي والقائد الإقليمي الألباني، وهو أول اجتماع يعقد منذ شهور عديدة.

وكانت كوسوفو هي الشاغل الغالب لدى السياسيين ووسائل الإعلام منذ تعليق محادثات رامبوييه في ٢٣ شباط/فبراير. ورحبت الحكومة الألبانية بإنجازات المفاوضات الدوليين والتي وصفها بأنها "المرحلة الأولى من العملية"، والتزمت بالتعاون بصورة وثيقة في التنفيذ الكامل للخطة "من خلال تنفيذ صكوك منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا". واضطلعت الحكومة بوضوح بدور مفيد خلف الكواليس في محاولة لإقناع مفاوضي كوسوفو، ولا سيما جيش تحرير كوسوفو، بمزايا الاتفاق عند استئناف المحادثات. واتجه وزير الخارجية ميلو إلى باريس لإجراء محادثات مع فريق كوسوفو في الأيام الأخيرة من محادثات رامبوييه، ومع هاشم تقي، فضلا عن حضور ريزيب كوسيا إلى تيرانا لإجراء محادثات مع الرئيس ميداني في ١ و ٢ آذار/مارس. وانتقد الحزب الديمقراطي الحكومة على فشلها في اتخاذ موقف حازم بما فيه الكفاية تأييدا لإجراء استفتاء على استقلال كوسوفو.

وفي ٤ آذار/مارس، اعتمد البرلمان الألباني بالإجماع إعلانا جديدا بشأن كوسوفو، يشجع ألبان كوسوفو على توقيع الاتفاق "في أقرب وقت ممكن" ويناشد منظمة حلف شمال الأطلسي كفالة تنفيذه.

وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، اتسمت الحالة على الحدود الشمالية مع يوغوسلافيا بعدم الاستقرار وتميزت منذ بداية آذار/ مارس باستمرار القتال في كوسوفو وهو ما كان ملحوظا في جنوب كاكميك.

وسيطرت على الفترة التي يغطيها التقرير زيادة ملحوظة في أعداد الأفراد من أهالي كوسوفو من طالبي اللجوء. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهلال الأحمر بتسجيل ٢٠٠٠ فرد من طالبي الحصول على مركز الأفراد الذين يتلقون المساعدة الإنسانية منذ بداية آذار/ مارس. وبلغ العدد الإجمالي، وفقا للتقديرات الحكومية غير الرسمية، لأهالي كوسوفو الذين يقيمون إقامة ممتدة أكثر من ٦٠٠٠، وهو رقم يتطابق إلى حد كبير مع تقديرات بعثة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بانتشار الصراع إلى سكوبيه. وفي ١٠ آذار/ مارس، بلغ مجموع حالات الوصول خلال الـ ١٢ شهرا الأخيرة وفقا للهلال الأحمر ٧٠٨١. وبلغ الرقم المقدم من المفوضية في ١١ آذار/ مارس ٧٢٧١.

وقد عملت ترتيبات الاستقبال بكفاءة وجرى استيعاب القادمين الجدد بواسطة أسر مضييفة في مجتمع ذوي الأصل الألباني. وأشارت مراقبة البعثات التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعملية التسجيل التي تضطلع بها الشرطة في مناطق الحدود الشمالية البعيدة بأن هناك علاقة إيجابية وبناءة بين الشرطة والسكان من ذوي الأصل الألباني في بعض المجتمعات الأكثر هشاشة وتعرضا للخطر فيما يتعلق بالقادمين الجدد. ونشرت الحكومة المخطط المتعلق بخطتها لاستقبال ما يصل إلى ٢٠٠٠٠ لاجئ وحددت ٤ مراكز رئيسية للدخول المتوقع: فيسالا الواقعة شمال غرب تيسوفو في جبال السار؛ والقرب من يازينتش؛ وغورنو بليس؛ وفي كودرا فورا بمنطقة الحدود الشمالية.

وتدهورت العلاقات بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأسابيع الأخيرة في أعقاب التهديدات العسكرية التي وجهها نائب الرئيس الصربي فويسلاف سيسلييه. وبعثت الحكومة المقدونية بذاكرة احتجاج إلى السفارة اليوغوسلافية والتي جاء الرد عليها بذاكرة احتجاج أخرى من السفارة اليوغوسلافية بشأن البيان الأخير الذي أدلى به دوستا ديموفاكا نائب رئيس وزراء الحكومة المقدونية خلال زيارته لبلغاريا.

ثانيا - أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

أنشطة الرئيس الحالي والمجلس الدائم

اجتمع الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووزير خارجية النرويج كنوت فولبيك مع الرئيس اليوغوسلافي سلوبودان ميلوسوفيتش في ١ آذار/ مارس في بلغراد، وكذلك مع وزير الخارجية يوفانوفيتش، ونائب رئيس الوزراء سالنوفيتش والرئيس الصربي ميلوتيموفيتش. وحث الرئيس الحالي للمنظمة الرئيس ميلوسوفيتش والقيادة اليوغوسلافية على توقيع مشروع الاتفاق المؤقت، وأكد أن المنظمة

لن يكون في إمكانها تنفيذ تسوية سياسية لكوسوفو بدون تواجد عسكري دولي قوي على الأرض في كوسوفو.

وفي ٢ آذار/ مارس، اجتمع الرئيس الحالي للمنظمة في برتشينا مع أعضاء وفد ألبان كوسوفو الذي اشترك في محادثات رامبوييه وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي لألبان كوسوفو توقيع مشروع الاتفاق المؤقت.

واجتمع أيضا مع ممثلي السكان الصرب في كوسوفو، مونسيو ترايكوفيتش والأب سافا، اللذين أعربا عن قلقهما لأنه لم يجر إبلاغهما على النحو الملائم بمضمون مشروع الاتفاق المؤقت، وأعربا عن قلقهما للآثار التي يمكن أن تترتب على ذلك بالنسبة إليهم. وبغية تحسين هذه الحالة، أوفد الرئيس الحالي للمنظمة أحد أعضاء فريقه في رامبوييه إلى برتشينا لإحاطة ممثلي الصرب علما بما جرى.

وتحدث المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي في كوسوفو، وولفغانغ بيتريتش، أمام المجلس الدائم للمنظمة في فيينا في ٤ آذار/ مارس بغية إطلاع المجلس على آخر التطورات في رامبوييه وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في تحقيق التوصل إلى تسوية. وذكر أنه يشعر بأن هدف بعثة التحقق في كوسوفو والدور غير المتحيز التي تضطلع به في كوسوفو كان رصيذا هاما خلال المفاوضات. وأكد أن قوة تنفيذ قوية تعتبر شرطا لا غنى عنه لتحقيق تسوية دائمة.

وتحدث رئيس بعثة التحقق في كوسوفو، السفير وليم ووكر، أمام اجتماع غير رسمي للمجلس الدائم في ١٠ آذار/ مارس وقدم تقريرا مستكملا إلى اجتماع المجلس الدائم بهيئته الكاملة في ١١ آذار/ مارس. ثم عقد جلسة إحاطة لمجلس المشاركة الأوروبية - الأطلسية في مقر منظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل في ١٢ آذار/ مارس.

وبدأت الرئاسة في عملية تخطيط لوضع خطة شاملة للاضطلاع بالمهام الجديدة المحتملة للمنظمة في كوسوفو، في حالة توقيع الأطراف على الاتفاق المؤقت. وعقدت أمانة المنظمة اجتماعا لفريق خبراء في فيينا، يضم أعضاء بعثة التحقق في كوسوفو التابعة للمنظمة وبعثات المنظمة الأخرى، لإمعان النظر في هذه العملية. وجرى تعميم توصيف الوظائف الرئيسية على وفود المنظمة بغية خفض الوقت اللازم لتعيين الخبراء. وسيجري تعميم وثيقة تخطيط شامل فور استكمال التخطيط الأولي.

وبسبب تدهور الحالة الأمنية، قرر الرئيس الحالي للمنظمة في ١٩ آذار/ مارس أن يسحب بصفة مؤقتة البعثة الموفدة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وذلك بعد أن أجرى مشاورات مع الرئاسة الثلاثية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك مع البلدان الأخرى الأعضاء في المنظمة.

حالة عمليات بعثة التحقق في كوسوفو

جرى افتتاح مركز اتصال جديد لبعثة التحقق في كوسوفو في بودغوريكا، بالجبل الأسود، للمساعدة في تقديم الدعم السوقي إلى البعثة. وجرى زيادة عدد مراكز التنسيق للبلديات إلى ٢٦. وكان عدد المكاتب الميدانية في القرى ١٤ مكتبا.

وبحلول ظهر يوم ٢٠ آذار/ مارس غادر جميع الأعضاء الدوليون ببعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وكانت بعثة التحقق في كوسوفو وقت الانسحاب المؤقت تتألف من ٣٨١ ١ عضوا دوليا و ٦٩٣ ١ موظفا محليا، أي ما مجموعه ٣٠٧٤. وستبقى البعثة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في الوقت الراهن، بغية تمكينها من العودة السريعة إلى كوسوفو. وجرى سحب الأفراد من بلغراد وبودغوريكا إلى زغرب. وجرى إلغاء التأشيرات وجرى سحب بطاقات الهوية على الحدود. وكنتيجة لذلك، فإنه يتعين على أفراد البعثة الحصول على تأشيرات جديدة عند عودة البعثة إلى كوسوفو.

ثالثا - التعاون والامتنال من جانب الطرفين

١٨ شباط/فبراير - ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٩

الأعمال العدائية: ينص قرار مجلس الأمن ١١٩٩ على عدة مطالب (الفقرات ١، و ٤ (أ)، و ٦ من المنطوق) تتعلق بوقف نشاط القوات العسكرية والأمنية وهي:

"... يطالب جميع الأطراف والجماعات والأفراد بوقف الأعمال العدائية فورا والحفاظ على وقف إطلاق النار في كوسوفو ..."

"... يطالب أيضا بأن تنفذ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ... وقف جميع الأعمال التي تقوم بها قوات الأمن والتي تمس السكان المدنيين وإصدار أمر بسحب وحدات الأمن التي تستخدم لقمع المدنيين، ..."

"... يصر على أن تدين زعامة الطائفة الألبانية الكوسوفية جميع الأعمال الإرهابية، ويؤكد على أن جميع العناصر في الطائفة الألبانية الكوسوفية ينبغي أن تسعى إلى تحقيق أهدافها بالوسائل السلمية دون غيرها؛"

الحوادث الرئيسية هي التالية:

في ٢٥ شباط/فبراير، بدأ الجيش اليوغوسلافي مناورة عسكرية شملت إطلاق النيران في منطقة بوكوس جنوبي ميتروفيتكا، واستمرت هذه المناورة حتى بداية شهر آذار/ مارس وأدت إلى تشريد السكان المدنيين من القرى القريبة. ولا تزال الحالة في المنطقة مشحونة بالتوتر وقابلة للانفجار، ويتخللها تبادل متقطع لإطلاق النار بين جيش تحرير كوسوفو والجيش اليوغوسلافي استمر خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي ٢٦ شباط/فبراير، أطلق جيش تحرير كوسوفو النار على دورية تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في قرية ستيتاريكا شمالي بودوييفو، ولم تقع إصابات وكانت الدورية في منطقة مجاورة لقوات الجيش اليوغوسلافي. وقدم جيش تحرير كوسوفو اعتذاره لهذا "الخطأ"، مشيراً إلى أنه كان يطلق النار على قوات الجيش اليوغوسلافي وأنه لم يكن عالماً بوجود أفراد تابعين لبعثة التحقق في كوسوفو.

وفي ٢٧ شباط/فبراير، وقعت دورية شرطة في كمين غربي مطار بريشتينا أدى إلى مقتل ضابط شرطة وإصابة آخر بجروح، نتيجة على ما يبدو لعمليات نارية أطلقتها قناص تابع لجيش تحرير كوسوفو.

وفي نهاية شباط/فبراير، برزت منطقة جديدة للاشتباكات العسكرية بفعل تحرك جيش تحرير كوسوفو من مناطق أخرى إلى قرى واقعة جنوب غرب كاكانيك، قرب الحدود الجنوبية مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتبع ذلك تمركز متزايد لقوات الجيش اليوغوسلافي وقوات الشرطة. ووردت في ٢٨ شباط/فبراير تقارير عن قتال جرى في تلك المنطقة حينما شن جيش تحرير كوسوفو هجوماً على قوات الأمن قرب غاير الواقعة جنوب غرب كاكانيك. فقتل ضابط شرطة واحد، وهو قائد مركز الشرطة في كاكانيك، وأصيب أربعة من رجال الشرطة بجروح. وقدر أن ٢٠٠٠ شخص قد فروا من قراهم في منطقة كاكانيك والبعض منهم يحاولون عبور الحدود إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

وأصيب ثلاثة من ضباط الشرطة بجروح وتوفي أحدهم في وقت لاحق في مستشفى بريشتينا، بعد هجوم تعرضت له دورة شرطة ترابط على أحد الجسور في وسط بودوييفو يوم ٣ آذار/ مارس.

وفي ٤ آذار/ مارس، أبلغ جيش تحرير كوسوفو أفراد بعثة التحقق التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن قواته سوف تهاجم أي قافلة للشرطة تحاول عبور منطقة سرببيسكا وغلوغوفاك. وشوهد جيش تحرير كوسوفو يعزز قواته في تلك المنطقة.

وفي ٥ آذار/ مارس، نصب حوالي ١٥ إلى ٢٠ عنصراً من جيش تحرير كوسوفو كمينا لدورية شرطة في منطقة تقع جنوب غرب مطار بريشتينا. ووفقاً لمصادر الشرطة، أصيب ١١ شرطياً بجروح، حالة ستة منهم خطيرة، ودمرت مركبتان للشرطة بالقنابل الصاروخية.

وفي ٥ آذار/ مارس، وقع انفجار في مطعم صربي في بيك، أصيب من جرائه ستة أشخاص بجروح، إصابة أحدهم خطيرة. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه - أصيب سبعة أشخاص بجروح - جميعهم من الألبان - عقب تعرض مقهى ألباني في بريشتينا لأعيرة نارية من رشاشات آلية أطلقها معتدون مجهولون. وفيما بعد توفى في مكان وقوع الحادث واحد من الذين أصيبوا.

وفي ٧ آذار/ مارس، قتل شرطيان وأصيب ثالث بجروح في ضاحية ألبانية في بريشتينا حينما كان يحاول أن ينفذ أمر توقيف بحق ثلاثة مجرمين مشبوهين. وأثار الحادث رد فعل شديد القسوة من جانب الشرطة لدى قيامها بعملية تفتيش المنازل كلها منزلا منزلا نجم عنه احتياج زهاء خمسة عشر ألبانيا إلى المساعدة الطبية.

وفي ٨ آذار/ مارس، ارتطمت مركبة تابعة للشرطة بلغم مضاد للدبابات قرب قرية سمونيك التي تقع غرب دياكوفيك، فقتل شرطيان وأصيب ستة آخرون بجروح.

وفي ١٥ آذار/ مارس، أفادت دوريات تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن تحركات كثيفة قام بها الجيش اليوغوسلافي شمال شرق بودوييفو شملت قوافل كبيرة كانت تتجه جنوبا من منطقة قريبة من الحدود مع صربيا ذاتها.

وفي ١٠ آذار/ مارس، أبلغ عن تبادل لإطلاق النار والقصف المدفعي الذي استهدف فيه الجيش اليوغوسلافي القرى الواقعة في منطقة غربي فوتشيترن، وأكدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنه تم حرق حوالي أربعين منزلا في سالتشي.

وفي ١١ آذار/ مارس، شن الجيش اليوغوسلافي وقوات الشرطة عملية مشتركة ضد جيش تحرير كوسوفو مستخدمين الدبابات والأسلحة المساندة، في منطقة جنوبي غربي بريزين. وفي حادث منفصل، أصيب واحد من أفراد الشرطة بجروح خطيرة حينما اشتبك مركز مراقبة تابع للشرطة في ليومباردا غرب بيك مع جيش تحرير كوسوفو الذي أطلق نيرانا من أسلحة صغيرة.

وفي ١٣ آذار/ مارس، أبلغ الجيش اليوغوسلافي بعثة التحقق في كوسوفو أنه اعترض سبيل مجموعة تضم ١٠ إلى ٢٠ عنصرا من جيش تحرير كوسوفو وهم يعبرون من ألبانيا قرب غوروزوب الواقعة جنوب غربي بريزين، ثم انسحبوا عقب تبادل إطلاق النيران. وشاهد فريق تابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حادثة بدت وكأنها محاولة اعتراض تسلل إلى كوسوفو عبر الحدود مع ألبانيا وشملت كمية كبيرة من المعدات اشتملت على الذخائر والقنابل اليدوية وبنادق القناصة، وقنابل يدوية صاروخية، وملابس عسكرية واثنتي عشر حقيبة ظهر عسكرية.

واستمر القتال يومي ١٤ و ١٥ آذار/ مارس في لوزان الواقعة بين بريشتينا وبودوييفو. وتم إخلاء المكتب الميداني التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

المسائل الإنسانية: يتضمن قرار مجلس الأمن ١١٩٩ مطلبين يتعلقان بالمساعدة الإنسانية (الفقرة ٢ والفقرة ٤ ج).

"... يطلب من السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومن زعامة الطائفة الألبانية في كوسوفو أن تتخذ فورا خطوات من أجل تحسين الحالة الإنسانية ...".

"... يطلب كذلك ... أن تقوم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ... بالاتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية بتسهيل عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في أمان، وإتاحة إمكانية وصول المنظمات والإمدادات الإنسانية إلى كوسوفو بحرية ودون عراقيل ...".

وعلى الرغم من أن مستوى التعاون الذي أبداه الطرفان مع المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية جيد بشكل عام، إلا أنه لا يمكن فصل العمليات والاشتباكات العسكرية عن الأثر الذي تتركه على المستوى الإنساني: إذ أن اندلاع قتال ما في مناطق مأهولة يتسبب بنشوء مجموعات من الأشخاص المشردين داخليا.

ولا يميل منع وصول موظفي المنظمات الإنسانية إلى مقاصدهم مشكلة كبيرة، غير أنه حدث. ففي ٢٥ شباط/فبراير، اعتقلت الشرطة ثلاثة أعضاء فرنسيين في المنظمات غير الحكومية في صوفاليا، لكنها أطلقت سراحهم فيما بعد.

وفي ٥ و ٦ آذار/ مارس، منع جيش تحرير كوسوفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من إجلاء حوالي ٢٠٠ مشرد بقوا في العراق في منطقة كاكانيك. ومنع جيش تحرير كوسوفو عملية الوصول إلى الأشخاص المشردين داخليا. وفي تصريح علني لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أعلن أن مثل هذه الأعمال غير مقبولة.

مسائل حقوق الإنسان: أشار قرار مجلس الأمن ١١٩٩ إلى ضرورة كفالة الاحترام لحقوق جميع سكان كوسوفو (الفقرة ١١ من الديباجة):

"وإذ يساوره بالغ القلق من الأنباء التي تفيد بتزايد الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإذ يشدد على ضرورة كفالة الاحترام لحقوق جميع سكان كوسوفو ...".

وفي ظل عدم وجود آلية عاملة في مجال حقوق الإنسان في كوسوفو، تواصل بعثة التحقق في كوسوفو تلقيها شكاوى فردية تتعلق بمزاعم قيام السلطات الصربية وجيش تحرير كوسوفو بانتهاك حقوق الإنسان.

وأبلغت السلطات الصربية لجنة الصليب الأحمر الدولية أن زهاء ١ ٠٠٠ شخص احتجزوا عقب صدور أحكام عليهم أو عقب اتهامهم بارتكاب جرائم ضد أمن الدولة وسلامتها الإقليمية في سياق الصراع في كوسوفو. وأفادت لجنة الصليب الأحمر الدولية أنها زارت ٦٨٢ شخصا محتجزين. كما أن هذه اللجنة تتابع حالات ١٤٦ شخصا أبلغ عن اختطافهم على أيدي جيش تحرير كوسوفو أو أنهم فقدوا في مناطق يسيطر عليها جيش تحرير كوسوفو. ووفقا للجنة الصليب الأحمر الدولية، فإن شهودا زعموا بأن نحو ٥٠ في المائة من هؤلاء الأشخاص خطفتهم عناصر من جيش تحرير كوسوفو، في حين يفترض أن يكون النصف الآخر في قبضة جيش تحرير كوسوفو، لأنهم فقدوا في أراض يسيطر عليها هذا الجيش. وتعكف لجنة الصليب الأحمر الدولية على دراسة حالات حوالي ٢٠٠ ألباني يزعم "أنهم معتقلون، مع أن أسماءهم غير واردة في لائحة الإشعار التي قدمتها وزارة العدل الصربية".

واستمرت حوادث الخطف. ففي ٢٠ شباط/فبراير، اختطفت مجموعة مسلحة من عناصر تابعة لجيش تحرير كوسوفو زعيم "مبادرة كوسوفو الديمقراطية" سليم ثوبولياني من منزله في قرية دوغانوفيتش الواقعة جنوبي أورو سيفاتش.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، اختطف جيش تحرير كوسوفو صربيين مقيمين في بوكوس (غرب فوسيترن) وأشيع أحدهما ضربا حتى الموت. وأفضت محاولة الشرطة التحقيق في الأمر إلى صدام في اليوم التالي أصيب فيه مراسل تلفزيون محلي وخمسة ضباط شرطة بجروح. وفي ٢٧ شباط/فبراير تمكنت بعثة التحقق في كوسوفو من الإفراج عن صربي آخر كان في قبضة جيش تحرير كوسوفو. وأبلغ "قائد منطقة" جيش تحرير كوسوفو بعثة التحقق في كوسوفو أن "عناصر غير منضبطة" هي التي نفذت عمليات الاختطاف.

وأبلغ عن ثلاثة رجال ألبان فقدوا في ٢٣ شباط/فبراير في منطقة أوراهوفاك. وتبع ذلك تقارير في ٢٧ شباط/فبراير أفادت أن ثلاثة رجال من الصرب اختطفوا في منطقة بريزين.

وفي ٢٧ شباط/فبراير، اختطف شقيقان صربيان بالقرب من قرية فيليكا هوكا جنوبي أوراهوفاك. وفي البداية أقر جيش تحرير كوسوفو باحتجازه الرجلين، لكنه أنكر بعد ذلك علاقته بالحادث. وقام الخاطفون بقتل إحدى الرهينتين رميا بالرصاص. وفي ١ آذار/مارس، سلم جيش تحرير كوسوفو جثته إلى بعثة التحقق في كوسوفو وأطلق سراح الآخر حيا، غير أنه يبدو أنه تعرض لضرب مبرح. وشجبت بعثة التحقق في كوسوفو عمليات الاختطاف بوصفها عملا يضر بالتسوية السياسية.

وفي ٣ آذار/ مارس، قتل جيش تحرير كوسوفو مدنيين صربيين رميا بالرصاص في "نقطة تفتيش" في قرية مياليتش الواقعة بين بريشتينا وفوسيترن. ويعتقد أن الصربيين قريبان كانا يبحثان عن قريب ثالث هو جندي في الجيش اليوغوسلافي احتجزه جيش تحرير كوسوفو في وقت سابق.

وفي ٩ آذار/ مارس، أفاد المركز الإقليمي لبريزرين بأن شخصا ألبانيا من بيرانه اختطف على يد مجموعة من الرجال المقتنعين كانوا يرتدون أزياء سوداء تحمل شعار جيش تحرير كوسوفو. وذكرت الشرطة أن الألباني مدني يعمل كاتب توثيق في مخفر الشرطة في بريزرين. وأكد جيش تحرير كوسوفو تورطه في الحادثة وشرعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التفاوض لتأمين الإفراج عن الرجل.

إمكانية الوصول وحرية الحركة - تضمن قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (الفقرة ٤ (ب) من المنطوق) طلبا يتعلق بإمكانية الوصول وحرية الحركة بالنسبة لجميع المساهمين في عملية الرصد:

"يطالب كذلك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ... بتمكين بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية والبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من القيام برصد دولي فعال ومستمر في كوسوفو، بما في ذلك إمكانية وصول هؤلاء المراقبين إلى كوسوفو وتنقلهم بحرية كاملة فيها ومنها وإليها دون عراقيل من جانب السلطات الحكومية، والإسراع بإصدار وثائق السفر المناسبة للموظفين الدوليين الذين يساهمون في عملية الرصد ...".

وينص الاتفاق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الفقرة ٦) على ما يلي: "تكفل حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ... سلامة جميع أعضاء بعثة التحقق وأمنهم...".

وفي ٢٠ شباط/فبراير، منع الجيش اليوغوسلافي دوريات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من دخول منطقة غنيليان، بالرغم من أن الطريق ظل مفتوحا أمام حركة المرور المحلية.

وفي ٢٠ شباط/فبراير، طلب الجيش اليوغوسلافي من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إخلاء المكتبين الميدانيين في زور ودراغاس.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، هدد جنود الجيش اليوغوسلافي والقرويون الصرب في ديفيت يوغوفيكاً شمال شرقي أوبيليتش دوريات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي ٢٥ شباط/فبراير، منع الجيش اليوغوسلافي المنظمة من دخول منطقة فيرزا.

وفي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير، احتجز ضباط جمارك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عددا من مركبات المنظمة في نقطة العبور الحدودية دجنرال يانكوفيتش بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وفي إحدى المرات أوقف على الحدود ٢١ من أفراد البعثة وثمانى مركبات تابعة للمنظمة. وتفاقت الحالة الى درجة حملت مقر البعثة على تعليق جميع تحركات المنظمة عبر الحدود.

وفي ٢٨ شباط/فبراير، تعرض محققان تابعان للمنظمة لاعتداء خارج أوقات العمل في بريزرين على يد مجموعة من المدنيين (معظمهم شبان انضم إليهم كبار فيما بعد)، أوسعتهما ضربا وتمكنا بعد ذلك من الفرار.

وفي ٦ آذار/ مارس، أمر الجيش اليوغوسلافي دورية تابعة للمنظمة كانت تراقب نقطة تفتيش تابعة له قرب بريزرين بمغادرة المنطقة.

وفي ٦ آذار/ مارس، منع ضابط الاتصال التابع للجيش اليوغوسلافي محققى المنظمة من الدخول إلى بوكوس غرب فوتشيترن، بالرغم من الاتفاق الذي تم التوصل إليه من قبل بشأن تلك الزيارة.

وفي ٨ و ٩ آذار/ مارس، منعت قوات الأمن دوريات المنظمة من دخول بعض القرى في منطقة كاكانيك المتأثرة بالأعمال القتالية.

وفي ١١ آذار/ مارس، اتخذ الجيش اليوغوسلافي في منطقة بيك موقفا عدائيا من أفراد بعثة التحقق التابعة للمنظمة، إذ صوب أفرادهم أسلحتهم نحو دورية المنظمة. وفي حادثة منفصلة، أوقف الجيش اليوغوسلافي في شمال بريشتينا دورية ومحققين تابعين للمنظمة وأمرهم بمغادرة المركبة أو ترك المترجم الشفوي المحلي مع الجيش اليوغوسلافي. ورُفض هذان الأمران وعادت دورية المنظمة من حيث أتت.

وفي ١٢ آذار/ مارس، منعت أفرقة مركز بريزرين الإقليمي من دخول موقع الجيش اليوغوسلافي في دوليه غرب ستيميلي وهو واحد من المواقع الثلاثة لمفارز قتالية تابعة للجيش اليوغوسلافي المأذون بدخولها حسبما ورد في الاتفاق المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ المبرم بين منظمة حلف شمال الأطلسي وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وكانت تلك المرة الثانية التي يُمنع فيها دخول ذلك المكان، بالرغم من أن الجيش اليوغوسلافي تعاون فيما قبل مع زيارات التحقق.

وفي ١٥ آذار/ مارس، أوقف الجيش اليوغوسلافي فريقا تابعا للمنظمة في قرية دونيا بودريغا في مقاطعة غنيليان ولم يسمح له بدخول منطقة على بُعد خمس كيلومترات من الحدود.

وفي ١٦ آذار/ مارس، أمر الجيش اليوغوسلافي محققين من مركز ميتروفكا الإقليمي بمغادرة منطقة محطة السكك الحديدية في ميتروفكا عندما حاولوا مراقبة وصول قافلة تضم ٧ دبابات قتالية رئيسية من طراز T-72(M84).

الحل السياسي

يتضمن قرار مجلس الأمن ١١٩٩ طلبين (الفقرتان ٣ و ٤ من المنطوق) يتعلقان بضرورة البحث عن حل سياسي للصراع:

"... يطلب من السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومن زعامة الطائفة الألبانية الكوسوفية البدء فورا في حوار مجد دون شروط مسبقة وبمشاركة دولية، ووفقا لجدول زمني واضح، على نحو يفضي إلى ... التوصل إلى حل سياسي لمسألة كوسوفو عن طريق التفاوض ..."

"... يطلب كذلك إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ... إحراز تقدم سريع وفقا لجدول زمني واضح في الحوار مع الطائفة الألبانية الكوسوفية، المشار إليه في الفقرة ٣، والمطلوب في القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، بغية الاتفاق على تدابير لبناء الثقة وإيجاد حل سياسي لمشاكل كوسوفو..."

وقد توقفت آخر جولة لعملية رامبوي في باريس، في ١٩ آذار/ مارس، بسبب عدم إحراز تقدم. ولن تُستأنف المحادثات ما لم يُعرب الطرف الصربي عن استعداداته للتوقيع على مشروع الاتفاق المؤقت.

التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

يشير قرار مجلس الأمن ١١٩٩ إلى ضرورة التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (الفقرة ١٣ من المنطوق):

"يطلب إلى سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وزعماء الطائفة الألبانية الكوسوفية، وجميع الأطراف المعنية الأخرى أن تتعاون تعاونا تاما مع المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في التحقيق فيما يمكن أن يكون قد وقع من انتهاكات تدخل في نطاق ولاية المحكمة..."

ولم يحرز أي تقدم من جانب سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الامتثال لمتطلبات التعاون التام مع المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

- - - - -